

## بيان المكتب الوطني

### استمرار الحداد المفتوح لأطباء القطاع العام بالسواد

بمزيج من الفخر والشعور بالمسؤولية يتقدم المكتب الوطني للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام بالشكر إلى كل الأطباء و الصيادلة و جراحي الأسنان المشاركين في مسيرة الحداد بالسواد ليوم 29 أبريل 2019 لانخراطهم التلقائي وإسهامهم في إنجاح هاته المحطة النضالية التاريخية و نعتبر عن عميق التقدير لمشاركة اللجنة الوطنية للأطباء الداخليين و المقيمين التي جسدت روح وحدة الجسم الطبي، كما يسجل المكتب الوطني بارتياح روح التضحية و الانضباط التي سادت المسيرة رغم أن عدد المشاركين قارب 3500 مشارك هبوا من كل أقاليم و جهات المغرب رغم الصعاب و بعد المسافة للتعبير بصوت واحد عن إيمانهم العميق بملفهم المطلي المشروع و حدادا على ما وصلت إليه **أوضاع قطاع الصحة العمومي الذي دخل مرحلة الموت السريري** و هو ما تعكسه يقينا كل المؤشرات:

- حالة عدم رضا المواطن المغربي على الخدمات الصحية المقدمة له.

- استمرار استقالات أطباء القطاع العام التي قاربت 1000 استقالة خلال الأيام الماضية فقط.

- الانخراط الكبير في اليوم الأول للإضراب الوطني بنسبة مشاركة بلغت 81% مع استمرار الإضراب طيلة هذا الأسبوع.

- التحاق العشرات فقط من الأطباء العاملين هاته السنة بالوظيفة العمومية رغم أن عدد المناصب المفتوحة هو 500 منصب مما يعني ضياع أكثر من 400 منصب طبيب عام كانوا سيقدمون خدمات صحية للمواطن المغربي

- ضعف عدد الأطباء الاختصاصيين الذين سيلتحقون هاته السنة و الذي لا يتجاوز عددهم 200 طبيب مما يعني أننا بالأرقام أمام أضعف سنة في توظيف الأطباء رغم كل المغالطات التي تروجها وزارة الصحة بدل الاعتراف بفشل تسيرها الحالي.

و إذ نسجل داخل المكتب الوطني الحضور الإعلامي القوي و مواكبة الإعلام العمومي لمسيرة "حداد الطبيب المغربي بالسواد" الاحتجاجية من وزارة الصحة إلى البرلمان فإننا نستغرب صمت وزارة الصحة و الحكومة المغربية و تجاهلها المستفز لحالة الاحتقان الشديد التي عبر عنها الأطباء في تخلي واضح للوزارة و الحكومة عن مسؤوليتهم السياسية.

بل يمكن اليوم أن نتساءل عن جدوى استمرار الحوار مع وزارة الصحة لأننا وصلنا مرحلة "حوار الطرشان" و محاولة جر الجميع إلى منظومة "الحوار من أجل الحوار" لربح الوقت دون أية نية حقيقية للحل ، بل صار الحوار الوسيلة الوحيدة للسيد وزير الصحة لتبرير الفشل في علاج أزمة القطاع و تفعيل الحلول البديهيّة لعلاج مسببات الاحتجاج. إن الحوار الحالي للأسف قد تم تمييعه و إغراقه في دوامة اللجان و تكرار نفس الخطابات النظرية و الوعود في كل جولات الحوار رغم أنه قد تم الاتفاق منذ السنة الماضية على مشروعية الملف المطلي للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام و كان بالأحرى أن يقوم السيد وزير الصحة بالاستجابة عمليا للمطالب و أن يقوم بتنزيل الوعود على أرض الواقع.

إننا في المكتب الوطني ندعو وزارة الصحة مرة أخرى و من خلالها الحكومة المغربية إلى الاستجابة لوعودها و التعاطي بجدية و مسؤولية صادقتين مع الملف المطلي المشروع بجميع نقاطه :  
- توفير الشروط العلمية و الطبية للعلاج داخل المؤسسات الصحية و تحسين و تجويد ظروف استقبال المواطن بما يليق و يحفظ الكرامة الإنسانية و الحق الدستوري في الصحة.

- تخويل الرقم الإستدلالي |509| كاملاً بتعويضاته، لكل الدرجات، كمدخل للمعادلة.

- إحداث درجتين بعد درجة خارج الإطار

- تقنين و تفعيل الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في الاتجاهين بما يكفل مصلحة الممارسين و المواطنين، على حد سواء.

- تحسين ظروف اشتغال العاملين في القطاع الصحي العمومي.

- صرف مستحقات التعويض عن الحراسة والخدمة الإلزامية والتعويضات عن المسؤولية.

- جعل الطب العام كتخصص بالمنظومة الصحية.

- مراجعة المرسوم الخاص بالحراسة والإلزامية، والذي لا تتوفر فيه شروط الإنسانية، فلا يعقل ولا يمكن التوفيق بين نظام 24 ساعة/24 وإلزامية 20 وحدة بالشهر.

- الاستجابة للاستقلالات لكل الأطباء الذين استوفوا الشروط

- تجويد دورية الانتقلالات والالتحاق بالزوج، ووضع حد لإشكالية اشتراط المعوض التي جعلت جل انتقلالات السنة الحالية انتقلالات مع وقف التنفيذ، وكذا برمجة حركة انتقالية بمناصب كافية لجراحي الأسنان خلال سنة 2019

- توفير الأمن بالمؤسسات الصحية العمومية، خصوصا مع تنامي الاعتداءات اللفظية والجسدية على كل الأطقم.

و نعيد التأكيد على الرفض القاطع للقرارات الشعبوية والارتجالية من قبيل:

- زيرو ميعاد، حيث نتبرأ من كل المضاعفات التي يمكن أن تحدث للمواطن، بظل برمجة غير معقنة.

- تحديد سن المرشحين للبعثة الطبية المرافقة للحجاج، في أقل من 50 سنة.

**إن مسيرتنا اليوم هي مسيرة حداد الطبيب لكنها في نفس الوقت مسيرة للكرامة : كرامة الطبيب والمريض معا** وهي تندرج في إطار مسلسل نضالي تصاعدي سطره المكتب الوطني للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام بمباركة من الهياكل التنظيمية و في تناغم مع صوت القواعد نظرا لعدم استجابة وزارة الصحة و الحكومة المغربية للملف المطبلي الملح للأطباء والصيدالة وجراحي الأسنان و في هذا الإطار نحملها كامل المسؤولية فيما ستؤول إليه الأوضاع كما ندعو الأطباء والصيدالة وجراحي الأسنان إلى المزيد من الالتفاف حول نقابتهم و التعبئة الاستثنائية و المضاعفة هياكل و أفراد لإنجاح الشق التصعيدي للمرحلة الخامسة من المعركة النضالية :

◀ **الحداد المفتوح و الدائم لطبيب القطاع العام بارتداء البذلة السوداء**

◀ **انطلاق المرحلة الأولى لإضراب المستعجلات و ذلك بحمل شارة "مضرب 509" بجميع أقسام المستعجلات**

◀ **الاستمرار في إنجاح الإضراب الوطني**

◀ **مقاطعة الحملات الجراحية "العشوائية" التي لا تحترم المعايير الطبية و شروط السلامة للمريض المتعارف عليها**

◀ **تقديم نتائج الدراسة حول الهجرة الجماعية**

◀ **استمرار فرض الشروط العلمية للممارسة الطبية و شروط التعقيم داخل المؤسسات الصحية و المركبات الجراحية مع استثناء الحالات المستعجلة فقط،**

◀ **استمرار جمع لوائح الاستقلالات الجماعية بكل الجهات تحت إشراف الكاتب الوطني و تنمة وضعها خلال هاته المرحلة الخامسة لمعركتنا النضالية**

◀ **الاستعداد من الآن لمرحلة الاستقلالات الفردية استجابة لتصريح السيد وزير الصحة**

◀ **استمرار جميع الأشكال النضالية النوعية طيلة الأشهر المقبلة :**

- مقاطعة حملة الصحة المدرسية لغياب الحد الأدنى للمعايير الطبية و الإدارية.

- الاستمرار في إضراب الأختام الطبية و حمل الشارة 509

- مقاطعة التشريح الطبي.

- استمرار مقاطعة القوافل الطبية
- استمرار مقاطعة جميع الأعمال الإدارية الغير طبية :
- التقارير الدورية.
- سجلات المرتفقين.
- الإحصائيات باستثناء الإخطار بالأمراض الإجبارية التصريح.
- الشواهد الإدارية باستثناء شواهد الولادة و الوفاة.
- الاجتماعات الإدارية و التكوينية.
- مقاطعة تغطية التظاهرات التي لا تستجيب للشروط الواردة في الدورية الوزارية المنظمة لعملية التغطية الطبية للتظاهرات

**فإما أن "نكون أو لا نكون"**

وعاشت النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، نقابة عتيدة، مُستقلة، جامعة وموحدة ومُناضلة.

**عن المكتب الوطني**

النقابة المستقلة لأطباء  
القطاع العام  
المكتب الوطني  
د. المنتظر المكلوي

